

## الفصل الخامس

### تشكيل الدولة الحديثة والفكر السياسي

#### ١- حركة المناادة بالحقوق المدنية:

تحدثنا في الفصل السابق عن العريضة التي تقدم بها إيتاجاكي تايسوكي وصحبه لمجلس وزراء أوكوبو من أجل إنشاء مجلس نيابي منتخب (Minsengin, Setsuritsu) واعتبرت هذه العريضة بمثابة الشرارة الأولى من أجل المناادة بحقوق المواطنين، إلا أننا استطعنا من خلال كتابنا «محمد علي والإمبراطور مي جي - مالهما وما عليهما» أن نثبت أن هناك خطوات سابقة جاءت من قبل المجلس اليساري (Sain) في عام ١٨٧٢م (٥ من مي جي) وكانت في شكل مذكرة بعنوان «قواعد البرلمان الوطني» وطبقاً لهذه المذكرة فإن المجلس اليساري يقترح إنشاء مجلسين، الأول للشيوخ (Jōin) والثاني للنواب (Kain) وأهم نقطة جاءت في هذه المذكرة هي أنه يجب تكوين مجلس للنواب من ممثلي الشعب ومن كل أنحاء البلاد.

بل الأغرب من ذلك أن أوكوبو توشيميشي الذي أتهم بالاستبداد تقدم أيضاً في عام ١٨٧٣م بعد عودته من بعثة أيواكورا طومومي التي تجولت أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، تقدم بمذكرة يعرض فيها وجهة نظره من أجل تأسيس نظام سياسي دستوري في اليابان، إلا أن وجهة نظر أوكوبو هذه عابها أنها لا تستند إلى برلمان ينتخبه الشعب ولكن على منوال البرلمان الإنجليزي.

وهنا لا بد أن نتذكر أن قبل هاتين المحاولتين السابقتين، كان هناك إعلان صريح من مسئولو إصلاح مي جي الكبار وعلى رأسهم الإمبراطور مي جي نفسه جاء من خلال المبادئ الخمسة الأساسية لنهضة مي جي وذلك في المبدأين الأول والثاني: فالأول يقول بإقرار الأمور المهمة في البلاد بعد استشارة وسماع العديد من وجهات النظر، والثاني يقول بأن تدار شؤون البلاد من خلال اتحاد مختلف القوى سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، وبذلك نجد دعوة صريحة من قادة مي جي بإعلاء صوت الديمقراطية وإشراك الشعب في الحكم وسماع وجهة نظر الرأي العام.

إلا أنه على الرغم من كل ما سبق ذكره فلا بد من الاعتراف بأن عريضة إيتاجاكي وصحبه السبعة هي التي حركت المياه الراكدة، وأدت كذلك إلى تداعيات ونتائج أخرى سوف يأتي الحديث عنها بعد قليل. وقد تم نشر عريضة إيتاجاكي هذه في صحيفة كان يصدرها شخص إنجليزي يدعى بلاك. وكانت تصدر باللغة اليابانية، وذلك في يوم ١٨ يناير ١٨٧٤م، وقد كان للنص الذي نشرته الصحيفة فيما يتعلق بالعريضة أبلغ الأثر في إثارة الرأي العام الياباني آنذاك، حيث جاء بها ما يلي:

«إذا ما استمرت السياسة المستبدة للإدارة الحكومية المعتمدة في تشكيلها على العصبية، فإن ذلك سيؤدى إلى هلاك البلاد، ومن أجل الخلاص من هذا النصور فلا بد من تفعيل الرأي العام، وليس من مفر من إنشاء مجلس للنواب يعتمد في تشكيله على ممثلين من الشعب، كذلك فإن إعطاء حق المشاركة في العملية السياسية لدافعي الضرائب لهُ من البديهيات السياسية في العالم».

هكذا انتقدت العريضة أحوال البلاد السياسية والحكومة المستبدة وانتقدت أيضاً اغتصاب الحكومة لحق دافعي الضرائب في الأستراك في العملية السياسية في البلاد، ولكن على الجانب الآخر كانت لهذه العريضة نتيجة مهمة أولاً وهي أنها حركت المياه الراكدة في الحياة السياسية في البلاد آنذاك. فقد أحدثت نوعاً من الصراع الفكرى دار حول قبول مبادئ هذه العريضة أو رفضها، وحول ما إذا كان يجب إنشاء البرلمان على عجل أو التمهّل في إنشائه فيما عرف آنذاك «بالصراع الفكرى حول البرلمان» (Minsengi inronsō).

فالرأى الأول الذى كان ينادى بالإسراع فى إنشاء البرلمان الوطنى كان يقوده كل من أوى كنتارة Ooi Kentarō (١٨٤٣م - ١٩٢٢م) وتسودا ماميتشى Tsuda Mamichi (١٨٢٩م - ١٩٠٣م) كان يرى أن الإسراع فى إنشاء البرلمان سوف يسهم فى جعل اليابانيين يتجهون أكثر نحو الحضارة والحدثة. أما الرأى الثانى الذى كان يقوده كاطو هيرويوكى Katō Hiroyuki (١٨٣٦م - ١٩١٦م) فكان يعترف بضرورة وحتمية افتتاح البرلمان ولكن بعد اتخاذ عدة خطوات للتمهيد لذلك. ومن ضمن هذه الخطوات نشر التعليم للعمل على تنوير عامة الشعب وكذلك إنشاء برلمانات محلية يتم عن طريقها تدريب الناس على الحياة البرلمانية السليمة ثم يأتى فى النهاية افتتاح البرلمان القومى، ولكن الغريب أن من خلال هذا الصراع الفكرى ظهر رأى إيتاجاكي وصحبه مخالفاً لمبدأ الديمقراطية الحقيقى

وهو إعطاء حق المشاركة السياسية لكل المواطنين على حد سواء، فقد جاء رأيهم أن حق المشاركة في العملية السياسية يجب أن يكون مقصوداً على فئات معينة مثل المحاربين وأغنياء المزارعين والأعيان من التجار فقط، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين كل من ذكرنا آنفاً فإنهم جميعاً اشتركوا في رأى واحد ألا وهو ضرورة وحثمية إنشاء البرلمان، أما المحرك الأكبر ورب الحريات كما سمي بعد ذلك « إيتاجاكي تايسوكي » الذى عاد إلى مسقط رأسه في طوسا (محافظة كوتشى) فقد قام بالاشتراك مع زميلى كفاحه كاتا أوكا كنيكىشى (Kataoka Kenkichi) (١٨٤٣م - ١٩٠٣م) وهاياشى يوزو (Hayshi Yūzō) (١٨٤٢م - ١٩٢١م) بتأسيس جمعية المفكرين في شهر إبريل من عام ١٨٧٤م (٧ من ميغى) وكان هذا بمثابة خطوة في سبيل نشر فكر الحريات المدنية. ثم كانت الخطوة التالية بعد ذلك في العام التالى (١٨٧٥م) عندما تجمع ممثلون للجمعيات السياسية من كل أنحاء البلاد في أوساكا واستطاع هذا التجمع أن ينشئ في هذا العام أول حزب سياسى فى اليابان وأطلق عليه «جمعية الوطنيين»، على أن يكون لهذا الحزب ممثلون فى كل أنحاء البلاد، إلا أن ما عاب هذا الحزب أنه كان يركز نشاطه على المحاربين ويميل إليهم ولم يجد التعاطف والتواصل الكافى مع المواطنين، وكذلك افتقر إلى الأموال التى تنشطه.

وفى الحقيقة فقد سبق اجتماع الوطنيين فى أوساكا بأيام قلائل اجتماع آخر ضم أوكوبو طوشيميتشى وكيدو تاكا يوشى وإيتا جاكى تايسوكى وكان ذلك فى الحادى عشر من فبراير ١٨٧٥م، وكان هدف الحكومة من هذا الاجتماع الذى أطلق عليه اجتماع أوساكا هو تخفيف وتهدئة الرأى العام المعارض للحكومة. ولكن كان هناك شرط أساسى لإيتاجاكي ألا وهو العمل على إنشاء نظام دستورى وبالفعل تم فى شهر إبريل من العام نفسه صدور الأمر الإمبراطورى بتأسيس النظام الدستورى ولكن بشكل تدريجى وعليه تم تأسيس الجهاز التشريعى (Genroin) والجهاز القضائى (Daishinin).

ولكن سرعان ما عادت الحكومة إلى استبدالها مرة أخرى. فلم تلبث أن أصدرت بعد هذا الأمر الإمبراطورى بشهرين فقط أى فى يونيو - قانونى السب العلنى والمطبوعات، وذلك حتى تستطيع مواجهة الرأى العام المعارض بشدة وحزم، وعليه يعاقب من يسب الآخرين وبالطبع يقصد بالآخرين هنا الحكومة وأعوانها - وكذلك يعاقب من ينشر رأياً ينتقد فيه الحكومة. وبسبب هذين القانونين الجائرين استقال إيتاجاكي مرة ثانية من الحكومة واعتزل النشاط السياسى.

وهكذا نجد أن حال الحريات السياسية فى اليابان فى الفترة الأولى من عهد مييجى لم يتغير كثيراً عن حالها خلال عهد الحكومة العسكرية فى فترة إيدو، فقد كانت الحكومة تكره هؤلاء الذين ينتقدونها من المدنيين والذين يكتبون فى السياسة، ولذلك أصدرت قانون الرقابة على الصحف أو ما يمكن تسميته بقانون المطبوعات فى يونيو ١٨٧٥م كما ذكرنا على التو وعليه لجأ زعماء حركة المناذاة بالحكم النيابى إلى الاجتماعات وإلقاء الخطب، فلم تجد الحكومة مفرأ من إصدار قانون التجمهر Shūkai Jorei فى إبريل ١٨٨٠م (١٣ من مييجى) الذى قضى بضرورة الحصول على إذن مسبق من الشرطة قبل عقد أى اجتماع عام. وحظر على رجال الجيش والشرطة وأساتذة المدارس وطلابها الاستماع إلى الخطب السياسية والاتصال بالمنظمات السياسية أو بالأحرى حظر عليهم العمل بالنشاط السياسى بصفة عامة ثم عدل هذا القانون فى شهر ديسمبر من العام نفسه لكى يعطى الحق لمديرى الأمن ومديرى الأقاليم لحل التنظيمات السياسية المختلفة، وكذلك الحق فى منع الخطب لمدة عام واحد فى محيط مديرياتهم.

وعلى الرغم من هذا الضغط والقمع الحكومى فإن ذلك لم يمنع جمعية المفكرين الأحرار من مواصلة نضالهم من أجل التغيير، وفى خضم حرب السينان خلال عام ١٨٧٧م، حاولت هذه الجمعية تقديم عريضة تتألف من ثمانى مواد من أهمها: انتقادها الشديد للحكومة لسياستها المستبدة وكذلك لفرضها المبالغ فيه للضرائب وكذلك لفشلها فى السياسة الخارجية، وإلى جانب هذا مطالبتها بافتتاح البرلمان.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النشاط السياسى العام أدى إلى نتيجة إيجابية أيضاً فى الريف حيث أدى إلى تفاعلات سياسية نشطة قام بها الريفيون من أعيان ومزارعين عاديين فقد أقام الأعيان على نفقتهم الخاصة حلقات دراسية، وشاركهم الأهالى بتبرعاتهم. ويثير إعجابنا اختيار أعضاء هذه الحلقات الدراسية لموضوعات مناقشتهم. فقد بدأوا بدراسة المقالات التى كان ينشرها بعض رواد الثقافة الغربية مثل ناكامورا ماسانائو Masanao Nakamura (١٨٣٢م - ١٨٩١م) وفوكوزاوا يوكيتشى، وكذلك درسوا أعمال روسو وخاصة «العقد الاجتماعى» وجون ستيورات مل وسبنسر. وحتى تتواصل جهود هؤلاء الناشطين فى الأرياف مع جهود زملائهم فى المدن الكبرى، فقد كانوا يوجهون الدعوات إلى بعض المثقفين الليبراليين من قادة حركة المطالبة بالحكم النيابى فى العاصمة طوكيو لإلقاء المحاضرات فى تلك الحلقات الدراسية، وفى مارس عام ١٨٨٠م (١٣ من مييجى) حدثت خطوة بارزة

من أجل المطالبة ببرلمان ديموقراطى حيث غير حزب الوطنيين من اسم حزبهم إلى «التحالف من أجل إنشاء البرلمان» وذلك فى الاجتماع الرابع الحاشد لهذا الحزب، وبلغت الحركة من أجل المناذة بالبرلمان أقصى نشاطها. وفى هذه الأثناء خطط كل من كونو هيروناكا Kōno Hironaka (١٨٤٩م - ١٩٢٣م) وكاتاأوكا كينكيتشى Kataoka Kenkichi لجمع ما يقرب من مائة ألف توقيع من المواطنين من ٢٤ محافظة وذلك للمطالبة بافتتاح البرلمان وهنا لم يكن أمام الحكومة سوى أن تفرض قيوداً جديدة على اللقاءات الحاشدة.

وإلى جانب مطالبات الأحزاب الكبرى بإقامة البرلمان تواصلت مطالبات التنظيمات السياسية فى الأقاليم لنفس الغرض. وكان لتعاظم هذه المطالبات وانتشارها أن وصل الشعور العام للناس أن لم يشترك من سكان الأقاليم فى هذه المطالبات كان أهله يشعرون بشيء من العار لتلك السلبية، ويمكن إرجاع هذا الاشتراك الإيجابى من جانب الريفيين فى حركة المطالبة بإنشاء البرلمان إلى حالة الاقتصاد فى البلاد فيما بين عامى ١٨٧٠م و١٨٨٠م حيث سادت حالة من التضخم أدت إلى ارتفاع كبير فى أسعار الأرز وغيره من المحاصيل الزراعية مما أدى إلى انفراج واضح فى ميزانية الفلاحين وبالتالى استطاعتهم دفع مصروفات الأنشطة السياسية.

والحقيقة إن هذا الشعور الجارف من أجل إرساء حياة سياسية دستورية لم يكن متوهجاً فقط بين الأوساط الشعبية والريفية بل كان قوياً أيضاً بين قيادات الحكومة. وفى الفترة ما بين عامى ١٨٧٩م و١٨٨١م تقدم العديد من قيادات الحكومة وعلى رأسهم السياسى إيتوهيروبومى بأفكار مختلفة من أجل إنشاء وتحقيق السياسة الدستورية. ولكن كان يعيب هذه المقترحات أنها تعتمد على إتاحة وقت كاف وعملية تدريجية من أجل تحقيق الهدف. ومن ناحية أخرى، ظهرت وجهة نظر أخرى تعارض فكرة التدريجية وهى التى كانت تدعو إلى الإسراع فى إنشاء الحياة البرلمانية الدستورية وإرسائها، وكان يتزعم هذه الفكرة السياسى أوكوما شيجنوبو الذى تقدم باقتراح إلى الجهات العليا مفاده إنشاء برلمان على النسق الإنجليزى ولكن على وجه السرعة.

وقد تقدم أوكوما باقتراحه هذا فى مارس ١٨٨١م، وبذلك تعمق الخلاف بين معسكر إيتوهيروبومى الذى يؤمن بالتدرج والتروى من أجل إنشاء الحياة الدستورية ومعسكر أوكوما الذى يؤمن بالإسراع فى إرساء هذه الحياة البرلمانية. وفى صيف العام نفسه (١٨٨١م)

حدثت واقعة فساد كبرى خاصة باستصلاح مناطق ومدن عديدة فى جزيرة هوكايدو ما أدى إلى هجوم عنيف من جانب دعاة الليبرالية تجاه الحكومة. وهنا لم يكن أمام الحكومة سوى تفعيل الخطة التى تؤدى إلى إصدار الدستور الذى تقرر أن يكون على نسق دستور بروسيا (ألمانيا) الذى يعظم من سلطات الحكم.

وفى الحقيقة أن غضب دعاة الحرية وهجومهم تجاه الحكومة كانا مبررين وذلك بسبب الفساد الواضح الذى اعترى عملية بيع الممتلكات الوطنية بسعر بخس للمقرين من المسؤولين الحكوميين فى جزيرة هوكايدو. فقد تم بيع ممتلكات الدولة من مناجم وإنشاءات والتى صرفت عليها الحكومة ما يقرب من مليون ونصف المليون ين بسعر بخس وهو ٣٨٠ ألف ين فقط وذلك لرجل الأعمال جوداى طومواتسو Godai Tomoatsu (١٨٣٥م - ١٨٨٥م) وآخرين من المقرين من كورودا كيوتاكا Kuroda Kyotaka (١٨٤٠م - ١٩٠٠م) مدير مصلحة استصلاح هوكايدو. والجدير بالذكر أن الاثنين من موطن واحد وهو مقاطعة ساتسوما (محافظة كاجوشما) وهنا هاج أوكوما شيجنوبو ومعه أعضاء جماعة حركة المناذاة بالحقوق المدنية. ورداً على هذا الهجوم قامت الحكومة بمباغنة الحركة وتم طرد أوكوما من جميع مناصبه. وإلى جانب ذلك قامت الحكومة بتدعيم فكرة إنشاء البرلمان بطريقة تدريجية وذلك بإصدار مرسوم إمبراطورى يعد بإنشاء البرلمان بعد عشر سنوات أى فى عام ١٨٩٠م. ولما كانت هذه الإجراءات قد تمت فى عام ١٨٨١م أى فى السنة الرابعة عشر من فترة ميغى فقد سميت هذه الإجراءات والتغييرات باسم هذا العام (تغييرات العام الرابع عشرة من ميغى). ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الحكومة اضطرت لإلغاء صفقة التخصيص والبيع البخس التى كانت تنوى إجرائها فى هوكايدو التى ذكرناها آنفاً. وهذا بالطبع يعد انتصاراً لأوكوما شيجنوبو وحركة المناذاة بالحقوق المدنية.

وهكذا نرى أن حكومة ميغى بقيادة كل من إيواكورا طومومى وإيتوهيروبو مى أخذت تتفادى سهام الجناح الليبرالى وفى الوقت نفسه أخذت تعمل من أجل تحقيق السياسة الدستورية تحت قيادتها.

## ٢ - الصدام بين المواطنين والحكومة:

لم تكن حركة المناذاة من أجل الحقوق المدنية تنادى فقط بافتتاح البرلمان وإنشاء الدستور بل أيضاً كانت من أجل تخفيض الضرائب على الأراضى الزراعية وكذلك بسبب الضجر

من ارتفاع الأسعار وتزايد التضخم الاقتصادى. فقد نجم هذا التضخم المالى فى البلاد بسبب حرب الصينان، تلك الحرب التى استمرت نحو أربع سنوات بين جيش الحكومة وجيش عشائر المقاطعات القديمة الذى كان أبرزها الجيش التابع للقائد الشهير سايجو تاكامورى. وعندما انتهت تلك الحرب فى عام ١٨٧٧م كانت الحكومة قد أنهكت مالياً مما أدى بها إلى إصدار أوراق مالية دون غطاء حقيقى لها.

وكننتيجة مباشرة لهذا الإجراء حدث تضخم شديد، مما أدى إلى انخفاض فعلى فى الدخل الحكومى الذى يعتمد فى الأساس على الضرائب المفروضة على الأراضى. وعليه اتجهت الحكومة فى عام ١٨٨٠م إلى تعديل فى أسعار الأراضى وزيادة الضرائب عليها هادفة من ذلك إلى زيادة المدخولات الحكومية. وإلى جانب ذلك عملت الحكومة على تخفيض مصروفاتها فلجأت إلى سياسة بيع المشروعات الكبرى الحكومية مثل المناجم ومصانع السفن ومصانع النسيج وذلك إلى رجال الأعمال والتجار الذين لهم علاقة بالحكومة. وقد حاول وزير الخزانة ماتسوكاتا ماسايوشى (١٨٣٥م - ١٩٢٤م) Matsukata Masayoshi إحداث إصلاح اقتصادى فى البلاد فعمل على تطوير عملية بيع المشروعات الحكومية وقام بإنشاء بنك اليابان فى عام ١٨٨٢م، ثم قام بتخفيض إصدار الأوراق المالية التى ليس لها غطاء حقيقى وعمل على تطبيق النظام المالى ذى الغطاء الحقيقى. وهكذا قام ماتسوكاتا بتنفيذ ثورة اقتصادية ذات طبيعة خاصة عرفت باقتصاد ماتسوكاتا. وكثمرة لهذه السياسة فقد تعافت سياسة الحكومة الاقتصادية وقامت من عثرتها ولكن فى الوقت نفسه كانت لها آثارها الجانبية المتمثلة فى انكماش اقتصادى شديد وعليه تتابع إفلاس الأعمال التجارية والصناعية الوسيطة والصغيرة وزاد عدد الفلاحين الذين هجروا أراضيهم الزراعية بسبب قسوة الحياة وضيق ذات اليد.

ولما حدث النزاع الداخلى فى الجناح المنادى بالحريات فى البلاد فقد تراخت قوى الترابط لهذا الجناح فى الوقوف يداً واحدة ضد الحكومة. ولكن من ناحية أخرى فقد ظهرت فى الأرياف قوى فاعلة متمثلة فى الجناح المتشدد فى الحزب الليبرالى استطاعت احتواء الفلاحين فى جانبها. ثم اتحدت أهداف هؤلاء الفلاحين الذين يعانون أشد المعاناة من جراء الظروف الاقتصادية الشديدة الصعوبة مع هؤلاء المتشددى من الحزب الليبرالى وقامت عدة حوادث وثورات ضد الحكومة معبرة عن غضب هؤلاء الفلاحين والمتشددى واستيائهم من الحزب الليبرالى.

ومن أهم تلك الثورات وأشهرها ما يلي :

### ( أ ) حادثة فوكوشيما Fukushima Jiken

فى يناير ١٨٨٢م عين ميشيما ميتشيتسونى Mishima Michitsune فى منصب محافظ فوكوشيما ، وبعد تنصيبه عزم على فتح طريق كبير فى المحافظة. وقرر المحافظ الاعتماد على السخرة وجمع معظم أموال المشروع من سكان القرى والنجوع. إلا أن ما أراده هذا المحافظ أصطدم بحقيقة أن حركة المناذاة بحريات المواطنين كانت فى الأصل قوية فى محافظة فوكوشيما ، وكان لها مجلس محلى يسيطر عليه بالكامل تقريباً أعضاء الحزب الليبرالى. هذا المجلس قرر بالإجماع فى مايو من العام نفسه رفض قرار المحافظ ولكن المحافظ لم يكتثر بهذا الرفض من قبل المجلس المحلى للمحافظة وقيادات الحزب الليبرالى وبدأ بالفعل بالعمل بالمشروع فى شهر أغسطس. وفى هذه الأثناء قام الحزب الليبرالى بالإعداد لمقاضاة المحافظ وأظهروا معارضتهم بمختلف الوسائل. ثم قام ميشيما بالاستيلاء على ممتلكات المعارضين من الفلاحين وأراضيهم ، وعليه بدأ الصدام بين الفلاحين وقوات البوليس عندما قام آلاف الفلاحين بمهاجمة مركز شرطة كيتاكاتا. فتم القبض على عدد كبير منهم. وبعد ذلك تم القبض والتحقيق مع العديد من أعضاء الحزب الليبرالى والكثير من الفلاحين. بل إنه تم القبض على زعيم الحزب الحر بالمحافظة كوانوهيروناكا كمجرم سياسى وحكم عليه بالسجن المخفف فى العام التالى. وكان من نتيجة هذه الحوادث أن تلقى الحزب الليبرالى الحر فى محافظة فوكوشيما ضربة قاسمة تراجع على أثرها كثيراً.

### (ب) حوادث كاباسان Kabasan Jiken

لم ينس أعضاء الحزب الليبرالى المتشددون ما فعله بهم محافظ فوكوشيما ميشيما ميتشيتسونى من تنكيل فى أثناء ثورة فوكوشيما التى حدثت عام ١٨٨٢م ، وحاولوا اغتياله ثم اتصلوا بأعضاء الحزب نفسه فى محافظة توتشيجى التى أصبح ميشيما محافظاً لها وكذلك اتصلوا بأعضاء الحزب فى محافظة إيباركى وذلك فى عام ١٨٨٤م ، وخطط أعضاء الحزب الحر من المتشددين لاغتيال كبار رجال الحكومة بل وقلب نظام الحكم ، إلا أن مخططهم تم اكتشافه وفى سبتمبر من العام نفسه دعت الحركة المواطنين فى منطقة كاباسان للقتال ضد الحكومة وقام أعضاؤها بالهجوم على مقرات الشرطة ثم حدث الصدام مع قوات

البوليس، إلا أنهم بالطبع تراجعوا أمام هذه القوات ثم تفرقوا. ثم تم الحكم على سبعة منهم بالإعدام والحكم على سبعة آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة وحكم على أربعة آخرين بالأشغال الشاقة المؤقتة.

### (ج) حادثة تشى تشى بو Chichibu Jiken

تقع هذه المنطقة فى محافظة سايتما القريبة من العاصمة الجديدة طوكيو. وحدثت فيها اضطرابات عنيفة بسبب الأحوال الاقتصادية المتردية والسيئة للغاية بسبب سياسة ماتسوكاتا التقشفية، وقام الفلاحون الذين كانوا يعانون من القروض فى هذه المنطقة فى الفترة ما بين ١٨٨٣م و١٨٨٥م بتشكيل حزبى المقترضين والمتعثرين وطالبوا بتخفيف شروط دفع قروضهم ولكن عن طريق إحداث العديد من حوادث العنف. ونحو نهاية عام ١٨٨٣م تدفقت طلبات الفلاحين إلى المكاتب الحكومية الموجودة فى النجوع من أجل تأجيل دفع الديون عليهم، ومنذ صيف عام ١٨٨٤م أخذ حزب المتعثرين الذى يدعمه فى الأساس أعضاء الحزب الليبرالى المتشددون فى اتخاذ شكله التنظيمى. ثم تقدم هذا الحزب بأربعة مطالب أساسية للحكومة وهى:

- ١ - تأجيل دفع ديون الفلاحين لمدة عشر سنوات ثم تقسيطها على أربعين عاماً.
- ٢ - إيقاف الدراسة بالمدارس.
- ٣ - فرض ضريبة على الدخل.
- ٤ - تخفيض النفقات الزراعية.

إلا أن هذه الحركة المطالبة بهذه المطالب وصلت إلى طريق مسدود فى أكتوبر ١٨٨٤م وبعد ذلك حدثت صدامات عديدة وعنيفة ضد قوات البوليس والقوات الحكومية انتهت إلى هزيمة الثوريين وتم القبض على ما يزيد على أربعة آلاف شخص وإدانتهم وتم الحكم بالإعدام على سبعة من هؤلاء الثوريين.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الاضطرابات الإقليمية الثلاثة السابق ذكرها وغيرها اعتمدت فى الأساس على الطبقتين الوسطى والأدنى من الفلاحين الذين عانوا أشد المعاناة من الأحوال الاقتصادية المتردية، ولم يشترك فى هذه الاحتجاجات ضد الحكومة الأغنياء من الفلاحين.

وخلال هذه الاضطرابات وبسببها فقد الحزب الليبرالى قدرة التحكم فى التيارات المتشددة فى حزبه وخاصة فى الأقاليم فما كان منه إلا أن أعلن حل نفسه فى أكتوبر

من عام ١٨٨٤م. بل إنه في ديسمبر من العام نفسه أى بعد شهرين فقط من حل الحزب الليبرالى تم حل حزب الإصلاح الدستورى Risshin Kaishintō أيضاً وذلك بعد خروج أوكونا شيجينوبو وغيره من زعماء الحزب من قيادته. وهكذا تلقت حركة المناذاة من أجل حريات المواطنين ضربة قوية جعلتها تتوقف إلى حين.

ارتبطت حركة الحريات المدنية ارتباطاً وثيقاً منذ البداية بنظرية استقلال اليابان ورفعتها بل وحتمية أن يمتد النفوذ اليابانى خارج البلاد ونعنى به هنا مد النفوذ اليابانى فى كل من كوريا والصين. ولذلك توترت العلاقات بين كل من اليابان من طرف وكوريا والصين من ناحية أخرى منذ عام ١٨٨٤م. وعندما حاول بعض العسكريين الكوريين الذين يدعون للحدثة والإصلاح وتغيير الأوضاع بالتخطيط لانقلاب فى عام ١٨٨٤م (عام كوشين) وذلك بمساعدة اليابان تدخل حينئذ الجيش الصينى وأفشل هذه المحاولة التى سميت باسم العام الذى حدثت فيه وهى حادثة كوشين. وهنا ظهر على مسرح الأحداث القيادى اليسارى فى الحزب الليبرالى أوى كينتارو Ōi Kentarō (١٨٤٣م - ١٩٢٢م) وطالب باستقلال كوريا عن الصين وأن تأخذ حكومة اليابان موقفاً متشدداً نحو الصين وكوريا. بل خطط لتطويع حركة الحريات فى كوريا لكن الحكومة اليابانية قامت بعكس ما طالب به أوى كينتارو وعقدت معاهدة تنشين مع الصين وذلك من أجل تفادى الصدام العسكرى معها وذلك فى إبريل عام ١٨٨٥م. وطبقاً لهذه المعاهدة يجب على جيشى البلدين - الصين واليابان - أن ينسحبا من كوريا خلال أربعة أشهر من توقيع المعاهدة ويتوقف الطرفان عن إرسال الدربين العسكريين، وثالث هذه البنود هو وجوب إعلام أى من الطرفين الطرف الآخر عن أى تحرك عسكرى نحو كوريا والتفاوض من أجل ذلك إذا حدث هذا الأمر فى المستقبل.

ولكن عقد اليابان لتلك المعاهدة مع الصين اعتبر من قبل الجناح اليسارى المتشدد فى الحزب الحر ومثله آنذاك أوى كنتارو - كما أسلفنا - موقفاً متخاذلاً من جانب الحكومة اليابانية. وهنا ورداً على هذا الموقف المتخاذل من جانب الحكومة اليابانية اتفق كنتارو مع القيادات المتشددة فى الحزب الليبرالى مثل كوباياشى كوسو وغيره من قيادات الحزب على تجييش المتطوعين وجمع الأسلحة والعبور إلى كوريا ثم إقامة النظام الدستورى فيها وإعلان استقلالها. ومن أجل ذلك تسابقوا فى جمع الأموال، ولكن أمرهم كُشف قبل القيام

بمحاولتهم، وتم القبض على ١٣٩ شخصاً منهم فى أوساكا ونجاساكي. وقد تم إثبات التهم على ٣١ من هؤلاء وأودعوا بالسجون. وتسمى هذه الحادثة فى التاريخ اليابانى الحديث بحادثة أوساكا Osaka Jiken لما لها من مدلول سياسى عميق حيث إنها عملت على تقوية الشعور بمذهب الحقوق الوطنية اليابانية ورفعتها إلا أنها اعتبرت فى الوقت ذاته إثارة للنعرات الثورية فى البلاد. وكان من أهم نتائج فشل محاولة أوساكا هذه أن تتابعت عمليات القبض على المتشددىن مما كان بمثابة إعلان النهاية لحوادث العنف فى الأقاليم. وفيما بعد ظهر من الحزب الليبرالى ما يعطى رفعة الوطن وحقوقه وسطوته الأولوية أكثر من حقوق المواطن وحرياته. وقام هؤلاء السياسيون بانتقاد الحكومة بسبب موقفها السلبى والضعيف من قضية تعديل المعاهدات التى وقعتها اليابان من خلال نهاية عصر إيدو مع أمريكا وأوروبا. وكان وزير خارجية اليابان آنذاك إينو أوى كاتورو قد تقدم فى عام ١٨٨٦م بخطة لتعديل هذه المعاهدات لاقت استهجاناً واسعاً ليس فقط من المعارضين للحكومة من أعضاء الحزب الليبرالى بل أيضاً من عدد غير قليل من أعضاء الحكومة، حتى إن وزير الزراعة فى حكومة إيتوهيرومومى الأولى تانى تاتيكى Tani Tateki (١٨٣٧م - ١٩١١م) تقدم باستقالته لرئيس الوزراء. وكانت هذه الاستقالة هى الشرارة التى أشعلت حماس أعضاء الحركات المناهضة للحكومة وخاصة أعضاء الحزب الليبرالى الذى كان يمثله هوشى طورو Hoshi Toru (١٨٥٠م - ١٩٠١م) ثم توسعت هذه الاحتجاجات فى كل أنحاء اليابان. وفى شهر أكتوبر من العام نفسه قام السياسى كاتاوكاكنكيتشى Kataoka Kenkichi (١٨٤٣م - ١٩٠٣م) بتقديم عريضة المطالب الثلاثة الكبرى إلى مجلس الحكماء وهو ما يوازى مجلس النواب. أما المطالب الثلاثة فهى:

١ - حرية التعبير و عقد الاجتماعات.

٢ - تخفيض الضرائب على الأراضى.

٣ - إصلاح السياسة الخارجية.

وعندما وجدت الحكومة أن حركة المطالب الثلاثة الكبرى تشتعل رويدا رويدا فى كل أنحاء البلاد عمدت إلى إصدار قانون الأمن العام فى شهر ديسمبر ١٨٨٧م وذلك لكبح جماح المعارضين من أعضاء الحزب الحر وغيرهم. وجاء قانون الأمن العام من سبع مواد وأهم تلك المواد ما يلى:

١ - منع أية تنظيمات سرية والتجمهر والاجتماعات.

٢ - يتم منع حتى الاجتماعات التي يتم التصريح بها من الحكومة وذلك حسب أوامر البوليس.

٣ - يتم إبعاد كل من يخطط لإحداث اضطرابات داخلية أو يحرص عليها أو هؤلاء الذين يكون هناك خوف منهم على الأمن القومي، وهؤلاء الذين يحرصون على تلك الأفعال ويعترفون بها يتم إبعادهم عن القصر الإمبراطوري (أو بالأحرى العاصمة طوكيو) بمسافة لا تقل عن اثني عشر كيلومترا، وأن يحرم عليهم الدخول إلى العاصمة لمدة ثلاث سنوات. وبالفعل تم تطبيق المادة الثالثة، فطرده ٥٧٠ ناشطا سياسيا في أقل من ثلاثة أيام فقط أي من مساء ٢٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٧م. وكان أشهر من طردوا ناكائي تشومين Nakae Chomin (١٨٤٧م - ١٩٠١م) وأوزاكى يوكيئو Ozaki Yukio (١٨٥٨م - ١٩٢٤م) وكاتا اوكا كينكيتشي، والذي ذكرناه للتو وغيرهم. ولكن لكونه قانونا سيئ السمعة فقد تلقى انتقادا لاذعا من جميع الجهات فتم إلغاؤه خلال مجلس الوزراء الثالث للسياسي ايتوهيروبو في عام ١٨٩٨م.

ومن خلال السرد السابق لحركة الحقوق المدنية في عصر ميجي نرى أن هذه الحركة احتوت على العديد من الاتجاهات وارتبطت بالكثير من العناصر المتناقضة. ففي الأصل تعرف هذه الحركة بين معظم الباحثين بأنها حركة سياسية ناهضت طغيان حكومة ميجي، وقامت على أكتاف البرجوازيين الذين كانوا يطالبون بافتتاح البرلمان وإقرار الدستور وتخفيض الضرائب على الأراضي وتعديل المعاهدات المجحفة لليابان مع الغرب واستقلال المحليات عن الحكومة المركزية. وعلى الرغم من هذه النظرة السياسية للحركة فإننا نجد أيضا أن تأثير ثورات الفلاحين في هذه الحركة لا يمكن إغفاله فقد قامت هذه الثورات في الأساس بسبب عدم قدرة الفلاحين على تسديد الديون ذات الفوائد المجحفة والسخرة التي عانوا منها إلى جانب ظروف الحياة القاسية. أي أنها ثورات ارتبطت بحياة الفلاحين أكثر منها ارتباطا بالنواحي السياسية، وبرغم ذلك كان لهذه الثورات والحوادث المختلفة تأثيرها العميق في حركة الحقوق المدنية كما رأينا.

٣ - تغيير منظومة الإدارة الحكومية وإعداد الدستور:

في عام ١٨٦٧م أي آخر سنة من عمر عهد طوكوجاوا وعلى إثر المعارضة الشديدة لحكم طوكوجاوا (حكومة الباكفو) تم ما يسمى باستعادة سلطات الإمبراطور القديمة (Osei Fukko)

وعليه تم استعادة النظام السياسي القديم الذى كان من خلاله يقبض الإمبراطور على مقاليد السلطة ويطلق عليه دايجو كان سى Daijō Kansei واستمر هذا النظام الحكومى خلال السنوات الأولى من عصر مييجى ثم أحدثت حكومة مييجى تعديلا فى هذا النظام عام ١٨٧١م بأن أنشأت ثلاثة مجالس تدار من خلالها دفة الحكم فى اليابان: الأول والأهم هو السيئن (seiin) وهذا المجلس يتبع مباشرة الإمبراطور ولذلك كان يعتبر الجهاز الحكومى الأعلى فى البلاد. ثم يأتى بعد ذلك السائين (sain) أى المجلس اليسارى ثم الاوئين (uin) أى المجلس اليميني. واستمر هذا النظام حتى عام ١٨٨٥م ليحل محله النظام الوزارى الحديث المتعارف عليه حتى يومنا هذا. (انظر محمد على باشا والإمبراطور مييجى ما لهما وما عليهما.. صفحة ٢٤١) والذى سوف نتحدث عن إرهاباته فيما يلى.

كان موقف حكومة مييجى عن التحديث متناقضا إلى حد كبير، فعلى الرغم من أنها بذلت مجهودا كبيرا من أجل تعنيف وإخماد حركة المناادة بحرية المواطنين وحقوقهم التى تعتبر صورة من صور التحديث، فإنها من جهة أخرى كانت تخطط من أجل أخذ زمام المبادرة من أجل تحقيق السياسة الدستورية وهى بلاشك الوجه الآخر للتحديث، وبرغم ذلك لم تأخذ من النظم الدستورية الغربية لى تدرسه وتطبقه سوى النظام الدستورى الألمانى (بروسيا) ذلك لأن هذا النظام يقوم فى أساسه على إعطاء الحاكم معظم السلطات، وقررت الحكومة إرسال ايتوهيربومى وآخرين إلى ألمانيا لدراسة دستورها وكذلك دساتير الدول الأوروبية الأخرى وقوانينها على يد العلماء الألمان.

وبالفعل سافر ايتو وصحبه فى ١٤ مارس ١٨٨٢م ووصلوا إلى برلين فى منتصف مايو، وبدأوا على الفور دراسة كل ما يتعلق بدستور ألمانيا وقوانينها، وفى الحقيقة كانت المهمة ومحتواها مقرررتين قبل السفر وذلك بواسطة السياسى ايواكورا طومومى. وكانت المهمة محددة فى أربع نقاط وهى كالتالى:

١ - أن يكون دستوراً ملكياً بمعنى أن يكون صنيعاً للإمبراطور وأن يعبر عن إرادته وليس إرادة الشعب.

٢ - استقلال الإمبراطور بحق قيادة الجيش وقد تحقق هذا بالفعل من خلال المادة الحادية عشرة من دستور مييجى والذى أطلق عليه دستور إمبراطورية اليابان العظمى.

٣ - عدم الاعتراف أو بالأحرى تجاهل الوزارات الحزبية.

#### ٤ - تطبيق نظام استقلال المسئولية للوزراء.

وبالفعل اتبع ايتو تعليمات ايواكورا بأمانة كاملة، وقام أيضا بدراسة القوانين والنظم السياسية لمختلف الدول الأوروبية مركزا في ذلك على ألمانيا. وفي شهر أغسطس من العام نفسه (١٨٨٢م) بعث ايتو بخطاب إلى ايواكورا يطمئنه فيها بأنه حصل على صيغة دستور إمبراطوري مائة بالمائة. ثم عاد بعد ذلك لوطنه في العام التالي وما لبث أن أسس ايتو هيئة خاصة بالبحث في هذا الأمر وأصبح رئيسا لهذه الهيئة إلى جانب كونه عضوا بالهيئة الاستشارية التي تدير دفة الحكم بالبلاد. وبدأ ايتو بالفعل في إحداث ثورة في النظم السياسية التي كان لا بد منها لتكون الخطوة التي تسبق إصدار الدستور الذي كانت الحكومة قد قطعت عهدا على نفسها في عام ١٨٨٠م أن يخرج إلى النور بعد عشرة أعوام أي في عام ١٨٩٠م.

وبالفعل بدأ الإعداد لكتابة مسودة الدستور وذلك في مسكن ايتو الخاص بمنطقة ناتسوجيما بمحافظة كانجاوا، وقد تم إسناد قوانين الدستور ومواده إلى جانب قواعد البلاط الإمبراطوري إلى اينوأوى كواشى (Inoue Kowashi) (١٨٤٤م - ١٨٩٥م) وإسناد قواعد البرلمان إلى ايتوميوجى (Ito miyoji) وقوانين مجلس النبلاء إلى كانيكو كنتاروة kankō kentarō (١٨٥٣م - ١٩٤٢م) هذا إلى جانب إسداء النصائح من علماء أجنبية مثل كارل فريدريك روسلر وألبرت موسى. ثم قدمت المسودة إلى ايتو في عام ١٨٧٧م وفي العام التالي قدمت المسودة إلى مجلس النبلاء لكي يبحثها ثم أعطيت لايوتو منصة مجلس النبلاء لكي يبت في الدستور بنفسه.

وإلى جانب الإعداد الجاد لدستور البلاد الجديد كانت هناك جهود أخرى تبذل من جانب الحكومة من أجل إخراج نظام جديد للنبلاء وتأسيس نظام وزارى حديث، وكذلك نظام جديد للحكم المحلى في البلاد ليصبح النظام السياسى في البلاد مهيبا لاستقبال الدستور.

وإلى جانب ذلك تم الإعلان عن قانون النبلاء في عام ١٨٨٤م، وطبقا لهذا القانون تم تقسيم طبقة النبلاء إلى خمس رتب هي:

Ko دوق - Ko الماركيز - Haku كونت - Shi شى في كونت ثم يأتى فى الذيل Dan  
أي البارون Kokohakushidan. وقد ضمت حكومة ميغى إلى جانب هذه الرتب الخمس

أو بالأحرى طبقة النبلاء الجديدة حكام الأقاليم فى النظام القديم الدايميو Daimyō وكذلك رجال الحاشية الكوجى Kuge وكذلك هؤلاء القادة الذين بذلوا مجهودات كبيرة من أجل البلاد بعد قيام إصلاح ميجى. وطبقا لذلك فقد حصل معظم أعضاء الحكومة على رتبة النبالة. وهذا النظام ربما يذكرنا بنظام الرتب الذى كان مطبقا فى مصر قبل الثورة وكان يضم الباشا والبيك والأفندى. إلا أن الفرق أن رتبة الباشاوية أو البكاوية كانت لا تتيح لحاصلها أن ينضم إلى رتبة النبلاء بل كانت مجرد طبقة اجتماعية فحسب. وفيما بعد أصبح فى الإمكان أن ينضم إلى طبقة النبلاء قيادات حركة الحقوق المدنية وكذلك كبار رجال الدولة فى حكومة الباكفو البائدة. وأصبح هؤلاء جميعهم يمثلون الطبقة التى يمكن أن يختار منها مجلس النبلاء (Kizokuin) فى حال افتتاح البرلمان فى عام ١٨٩٠م، وهنا نرى أن هدف الحكومة واضح من أن تهيئ المناخ العام فى البلاد من أجل إرساء النظام الدستورى وذلك بتهدئة التعارض والتشاحن بين مختلف الطبقات والاتجاهات داخل البلاد.

ولم يكتف ايتوهيروبووى بهذا التنظيم الدقيق لطبقة النبلاء بل قام أيضا بإحداث ثورة داخل البلاط الإمبراطورى، فقام بتغيير النظم والعادات التقليدية فى البلاط الإمبراطورى اليابانى ليجعلها تتماشى مع مثيلتها فى الغرب، وبذلك أعد لإدخال النظام الدستورى الملكى الأوروبى ليطبق فى اليابان.

#### ٤- تأسيس النظام الوزارى الحديث:

فى ديسمبر عام ١٨٨٥م تم إلغاء النظام الحكومى القديم وتم انشاء منظومة جديدة على غرار النظام الغربى أو بالأحرى النظام الوزارى المتعارف عليه حتى يومنا هذا، فقد تم إلغاء النظام الحكومى الذى كان يعتمد فى الأساس على الدايميو (حكام الأقاليم) وأمراء البلاط الإمبراطورى والوزير الأكبر ووزير اليسار ووزير اليمين وحل محل هذا النظام نظام وزارى يكون على رأسه رئيس الوزراء ويطلق عليه Sorī Daijin، وهى كلمة تعنى الوزير الذى تتوحد وتتجمع فى يديه كل سلطات الوزارات الأخرى. وقد ألقت الوزارة من رئيس الوزراء وتحت يديه تسعة وزراء يأتى فى مقدمتهم وزير الخارجية. ولعل هذا ما يعطينا إشارة ودلالة إلى أى مدى كان اهتمام حكومة ميجى وثورتها الإصلاحية بالشئون الخارجية للبلاد وهو ما كان من أهم ملامح عصر ميجى. وكانت أهم مهام رئيس الوزراء ومن تحت يديه من الوزراء هى معاونة الإمبراطور فى إدارة شئون البلاد السياسية وكذلك

تحمل المسئولية عن هذه السياسة، ولما كانت هناك مسئولية مباشرة على رئيس الوزراء وأعضاء وزارته تعين في هذه الحالة إزاحة الأعضاء من أصل نبيل والاعتماد على العناصر البشرية ذات القدرات الخاصة على إدارة شئون البلاد، وفي الوقت نفسه تم الفصل بين وزير البلاط الإمبراطوري ومجلس الوزراء العادى. ومن ناحية أخرى تم فصل ميزانية البلاط الإمبراطوري وممتلكاته عن الميزانية العامة للدولة وخصصت للبلاط الإمبراطوري ممتلكات ضخمة، ويلاحظ أن هذه الميزانية وتلك الممتلكات الخاصة بالبلاط الإمبراطوري ظلت تتزايد لدرجة أنها وصلت عام ١٨٩٠م إلى ثلاثة ملايين وستمائة وأربعة وخمسين ألف تشو (التشو الواحدة تساوى نحو عشرة آلاف متر مربع) فى حين أنها كانت عام ١٨٨١م ٦٣٤ ألف تشو فقط، وهذا يدلنا كم الزيادة الرهيبة فى ميزانية البلاط الإمبراطوري، مما يدل على عودة السلطات والممتلكات بقوة للإمبراطور وبلاطه.

وعندما تلقى نظرة على أعضاء أول وزارة فى تاريخ اليابان الحديث التى ألفها السياسى المحنك ايتوهيروبومى ندرى مدى قوة وسطوة زعماء ساتسوما وتشوشو (كاجوشىما - ياماجوتشى)، فنحن نجد أن من بين عشرة أعضاء (بما فيهم رئيس الوزراء) يكونون الوزارة، أربعة من ساتسوما وأربعة آخرين من تشوشو وواحد فقط من طوسا أما العاشر فهو الوحيد الذى كان من أتباع حكومة الباكفو التى انتهى حكمها، وهو انوموتو تاكى اكي Enomoto Takeaki (١٨٣٦م - ١٩٠٨م) المولود فى إيدو التى أصبحت فيما بعد العاصمة طوكيو. وبالطبع السبب فى أن غالبية أعضاء الوزارة من هاتين المقاطعتين واضح وذلك لأنهما لعبتا الدور الأكبر فى إسقاط حكومة الباكفو واستعادة الإمبراطور لسلطته القديمة (انظر محمد على باشا والإمبراطور ميجى ما لهما وما عليهما صفحة ٢٤٢).

وأطلق على أول وزارة فى اليابان (وزارة الأقوياء) وذلك لأنها ضمت سياسيين نوى قدرات خاصة وكان متوسط أعمارهم ٤٦ سنة فقد تراوحت أعمارهم بين ٤٦ سنة (كان عمر رئيس الوزراء ٤٥ سنة فقط) و٥١ سنة، فقد كان كل أعضائها مازالوا صغيري السن نسبيا. بل إننا نجد أن أصغر أعضاء هذه الوزارة وهو مورى ارى نورى كان مازال فى التاسعة والثلاثين من عمره، ورغم القدرات الخاصة التى تمتعت بها تلك الوزارة فإنها لاقت معارضة شديدة من معارضيهما بسبب أن غالبية أعضائها من مقاطعتى ساتسوما وتشوشو اللتين أطلق عليهما مقاطعتا إسقاط الباكفو فأطلق على الوزارة بالتالى هذا اللقب (Naikaku - Hanbatsu)

أى مجلس وزراء العصابات، وفيما بعد قل تدريجيا عدد الوزراء من هاتين المقاطعتين ولكن كان كل رؤساء الوزارة خلال عهد مييجى من هاتين المقاطعتين فيما عدا اثنين فقط وهما ساينوبجى كينموتشى Saionji Kinomochi (١٨٤٩م - ١٩٤٠م) وهو من النبلاء وأوكوما شيجنوبو وهو من مقاطعة هيزن Heizen (١٨٣٣م - ١٩٢٢م).

## ٥- نظام الحكم الذاتى للأقاليم:

كانت إقامة نظام جديد وإحداث ثورة فى الحكم الذاتى للأقاليم أو ما يمكن تسميته بنظام الحكم المحلى هى الخطوة التالية أمام ثورة مييجى الإصلاحية لتحقيقها استعدادا لافتتاح البرلمان وإقرار الدستور أو بالأحرى استعدادا لتطبيق النظام السياسى الغربى فى البلاد. وأسندت الحكومة هذه المهمة لوزير الداخلية ياماجاتا اريتومو Yamagata Aritomo (١٨٣٨م - ١٩٢٢م) وكانت نصائح المستشار القانونى الألمانى موسى (Albert Mosse) (١٨٤٦م - ١٩٢٥م) ذات أهمية كبرى فى هذا المجال، فتم اتخاذ نظام الحكم الذاتى فى ألمانيا كنموذج ينفذ فى اليابان، تماما مثلما كان لثورة مييجى الإصلاحية اتخاذها للدستور الألمانى نموذجا لصياغة الدستور اليابانى الذى كانت الحكومة اليابانية ماتزال حينئذ تجتهد فى إخراجه، وفى عام ١٨٨٨م تم إعلان نظام المدن ونظام المراكز والقرى وتم تنفيذه بالفعل منذ عام ١٨٨٩م وفى عام ١٨٩٠م تم إعلان نظام المحافظات الجديدة، كانت تلك القوانين والقواعد الجديدة بديلا عن قانون أصدر عام ١٨٧٨م سمي بالقوانين الثلاثة الجديدة تتعلق بتنظيم الإدارة فى المدن والقرى والنجوع وكذلك تنظيم إدارة مجالس المحافظات وتنظيم قواعد الضرائب على الأراضى (Sanshinpō). وهنا ندرك مدى سرعة التجديد والتحديث فى النظم الإدارية كما هو الحال فى مختلف المجالات خلال عصر مييجى وخاصة فى العقدين الأولين منه. على أية حال أدى نشر هذه القوانين المجددة للقوانين الجديدة - إذا صح القول - إلى اتخاذ الشكل أو الهيكل الذى يحتوى الأثرياء والأقوياء بالأقاليم تحت نظام إدارى حكومى قوى. وبذلك تأكد وتعزز نظام الحكم الذاتى للأقاليم ذات الإدارة الحكومية القوية، وكان أحد أهداف تأسيس الحكم الذاتى للأقاليم قبل افتتاح البرلمان الإمبراطورى هو عدم وصول الصدام المتوقع بين الحكومة والأحزاب السياسية وأيضا عدم وصول العنف السياسى نحو الأقاليم. ومن أجل هذا الهدف أيضا غيرت الحكومة من عملية اختيار أعضاء مجلس المحافظات فبدلا من الانتخاب المباشر

من المواطنين جعلتها بطريقة غير مباشرة عن طريق الانتخاب من مجالس المدن والنجوع، وقررت كذلك نظام الانتخاب المتبادل بين كبار الإقطاعيين في مجالس النجوع ثم وضعت الحكومة شرطاً تعجيزياً حتى لا يشترك جميع الفلاحين في الترشح للانتخابات فجعلت حق الترشح لهؤلاء الذين يدفعون ضرائب أكثر من "٢"، وحتى لا يتعجب القارئ فقد كان هذا المبلغ يعتبر في تلك الأيام من المبالغ الكبيرة التي قد يعجز الفلاح الفقير أو العادي عن أدائها، وهكذا صاغت الحكومة قانوناً مفصلاً يكون فيه المشاهير من ذوى الثروة والتعليم أعضاء في المجالس البلدية فكان ذلك بمثابة قاعدة للحكم الذاتي في الأقاليم. ولكن نظام الاقتراع والترشح للمجالس البلدية والقروية هذا نال الكثير من المعارضة والانتقاد ولذلك تم إلغاؤه عام ١٩٢٠م.

#### ٦ - الإصلاح القضائي ونظام جديد للشرطة:

كان على اليابان اتخاذ هذه الخطوة ليس فقط من أجل الاستعداد لحياة نيابية سليمة ولكن الأهم أنه من أجل إرضاء الغرب حتى يوافق على تعديل المعاهدات المجحفة لليابان التي وقعتها معه في أواخر عصر إيدو، فقد رأت الدول الغربية أن النظام القضائي في اليابان متخلف كثير عنه في أوروبا، يجب على اليابانيين ألا يطالبوا بمعاهدات متساوية معهم قبل إصلاح هذا النظام المتخلف. فقد كان النظام القضائي في اليابان في عصر طوكوجاوا يختلف باختلاف المركز الاجتماعي للمتقاضين كما كان القضاء في عصر حمورابي واقتصرت مهمة القضاة على التوفيق بين المتخاصمين.

ولذلك حرصت حكومة مييجي على تطوير النظام القضائي على نحو تتقبله الدول الغربية وتوافق على خضوع رعاياها له عند النظر في تعديل المعاهدة الموقعة بين الطرفين. وهنا أخذت الحكومة اليابانية في إدخال النمط الغربي، واعتمدت في ذلك على القانوني الفرنسي جستاف بواسوناد (Gustave Boissonnade ١٨٢٥م - ١٩١٠م) والعالم الألماني هرمان روسلر (Hermann Roseler ١٨٣٤م - ١٨٩٤م) وآخرين.

وهذا الأخير حضر إلى اليابان عام ١٨٧٨م ومكث بها حتى عام ١٨٩٣م أي خمسة عشر عاماً وهي بالطبع فترة طويلة، ولكنه خلال هذه الفترة تعاون مع السياسي اينو أوى كواشي من أجل صياغة دستور ملكي مطلق وإلى جانب ذلك أدلى بدلوه في صياغة القانون التجاري وغيره من القوانين.

فى عام ١٨٨٠م كانت أول خطوة فى تحديث القوانين اليابانية حيث بدأت الحكومة فى إقرار قانون العقوبات والقانون الجنائى وذلك بدلا مما أطلق عليه فى أوائل عصر مييجى مجموعة القوانين الجديدة Shinritsen kōryō والمجموعة المنقحة Kaitei Ritsurei، وتم تنفيذ هذه القوانين منذ عام ١٨٨٢م.

وفى عام ١٨٩٠م تم الإعلان عن جزء من القوانين المدنية التى أخذت حيز التنفيذ منذ عام ١٨٩٣م، ولكن ولأن القانون المدنى هذا صيغ على النسخ الفرنسى فكان محتواه يتضمن الأفكار التحررية الفرنسية فقد شكل تهديدا لنظام النبالة التقليدى الذى تعارفت وتعودت عليه الحياة اليابانية منذ القدم، ولذلك واجه هذا القانون معارضة وانتقادا شديدين من الساسة ورجال القانون المحافظين. وفى هذه الأثناء ظهر بين هؤلاء المعارضين من يدعى أن هذا القانون الجديد يدعو إلى إحياء الحقوق المدنية على جفة الولاء للإمبراطور. وهذا ما أطلق عليه آنذاك بالصراع الفكرى حول القانون المدنى، وقد تزعم المتشددون فى نظرتهم للقانون المدنى الجديد هوزومى ياتسوكا Hozumi Yatsuka (١٨٦٠م - ١٩١٢م) الأستاذ بجامعة طوكيو الإمبراطورية، وكان من نتيجة هذه الاعتراضات والانتقادات أن تأجل العمل بهذا القانون.

وتم بعد ذلك إعداد قانون مدنى ذى نكهة ألمانية، وكان من أهم خصائص هذا القانون أنه احتفظ بالنظام الإقطاعى القديم الخاص بالعائلات والذى يركز على حقوق وسطوة رب الأسرة، وأكد كذلك نظام الميراث العائلى الذى يعطى الابن الأكبر الحقوق الكبرى فيه ولكنه فى الوقت نفسه كان مجحفا بحقوق البنات، فتم تعديله ثم نفذ نهائيا فى عام ١٨٩٨م.

ثم نأتى فى النهاية للحدوث عن إدارة وقوانين العسكرية اليابانية، فقد تم إنشاء غرفة العمليات العسكرية فى عام ١٨٧٨م فتحقق للجيش بذلك استقلاله فى إصدار قراراته المصيرية، وتم له أيضا حرية حرك الخطط الحربية للدخول فى الحرب ضد البلاد الأجنبية. هذا وقد جاءت العسكريين اليابانيين الفرصة فى زيادة استعداداتهم الحربية بعد الاضطرابات العسكرية التى حدثت فى مدينة جينجو (Jingō Jihen) الكورية عام ١٨٨٢م وكان قد صدر فى يناير من العام نفسه الفرمان الإمبراطورى الخاص بالجنود أو العسكريين بشكل عام ومفاده أن الجيش يكون قائده الأعلى هو الإمبراطور. ويتبعه

بشكل مباشر، وعليه تسبغ حماية الإمبراطور على العسكريين وأن يكن العسكريون الولاء كل الولاء للإمبراطور في كل افعالهم، إلى جانب ذلك وقبل افتتاح البرلمان فقد تم عمل تغيير شامل في نظام الجيش البرى لكى يتوجه نحو الشكل البرجوازى وكذلك تقوية استعدادات هذا الجيش.

## ٧- إقرار الدستور:

تحدثنا فيما سبق عن مجهودات الحكومة اليابانية بقيادة ايواكورا طومومى وايتو هيروبيومى من أجل الاستعداد لإصدار دستور جديد للبلاد اشترك فى إعداده العديد من الشخصيات اليابانية البارزة إلى جانب علماء أجنب أدلوا بدلوهم فى إعداد هذا الدستور وتم بالفعل فى الحادى عشر من شهر فبراير ١٨٨٩م الإعلان عن دستور الإمبراطورية اليابانية العظمى أو دستور مييجى. وكان الشكل الرسمى لهذا الإعلان يتضمن أن هذا الدستور تم إقراره من صاحب الحق فى إصداره ألا وهو الإمبراطور ولذلك فهو دستور إمبراطورى يعتبر منحة من الإمبراطور لليابانيين. ويتكون من سبعة فصول و٧٦ مادة، وقد تم إعداده على نسق الدستور البروسى (الألمانى) الذى أصدر فى عام ١٨٥٠م. وطبقا لدستور مييجى تم إعطاء صلاحيات عريضة للإمبراطور فهو أولا مقدس لا يمكن إهانته وهو حاكم البلاد الذى يقبض بيديه على مقاليد الحكم وهو القائد الأعلى للجيش البرى والبحرى، وهو يقرر المنظومة العسكرية ونفقاتها، وهو كذلك يحدد نظم الإدارات الحكومية وهو يمتلك وحده حقوقا كثيرة مثل حق تعيين رجال الحكومة وفصلهم وله أيضا حق إقرار القوانين وإعلانها وتنفيذها. كذلك له حق استدعاء البرلمان الإمبراطورى للانعقاد، وحق حل مجلس النواب وحق إعلان الحرب وإقرار السلام وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وله حق إعلان الأحكام العرفية ومنح الألقاب والرتب العسكرية وتعيين القضاة وعزلهم من مناصبهم، وإلى جانب ذلك، يمكن للإمبراطور إصدار القوانين البديلة وذلك نيابة عن البرلمان فى حالة عدم انعقاده أو حله وذلك حسب الضرورة، وكان تعيين رئيس الوزراء خارج حدود صلاحيات البرلمان، ومن ضمن المواد التى أكدت سلطات الإمبراطور (المادة ٥٥) وهى عدم إقرار النظام الوزارى البرلمانى وأن الوزراء جميعا يعدون وزراء دولة ويكونون مسئولين مسئولية مباشرة أمام الإمبراطور ولكنهم ليسوا كذلك أمام البرلمان أو بالأحرى لم تؤكد هذه المسئولية.

كذلك وطبقا للدستور الإمبراطورى (دستور مييجى) تخول الصلاحيات نفسها تقريبا لمجلس النبلاء الذى يتكون من نبلاء العائلة الإمبراطورية والنبلاء بشكل عام والأعضاء المعينين من قبل الإمبراطور (بعض كبار الموظفين الذين أدوا للدولة خدمات جليلة - كبار دافعى الضرائب - أعضاء المجمع العلمى) وذلك بالمساواة مع مجلس النواب الذى يعتبر بمثابة الممثل للمواطنين اليابانيين.

وقد أطلق على البرلمان اليابانى اسم (المجلس الإمبراطورى) وهو ينقسم إلى مجلس النواب (Shugiin) ويتشكل أعضاؤه من عامة الشعب، ومجلس النبلاء (Kizokuin) وهو الذى يتشكل من أعضاء البلاط الإمبراطورى والنبلاء بشكل عام، وهذا المجلس يتم تعيينه من قبل الإمبراطور نفسه. وقد هدفت الطبقة الحاكمة من إنشاء المجلس الثانى إلى تحديد وتقييد سلطات وصلاحيات مجلس النواب.

وطبقا لقانون انتخاب أعضاء مجلس النواب الذى تم إعلانه بالتزامن مع الدستور، فإن الناخب يجب أن يزيد عمره على ٢٥ عاما وأن يكون ممن يدفع أكثر من ١٥ ينا ضرائب سنويا (المرشح يجب أن يزيد سنه على ٣٠ عاما)، وتلك القيمة هى مبالغ مرتفعة جدا لا يقدر عليها إلا من يمتلك أرضا يزيد ثمنها على ٦٠٠ ين أو من البرجوازيين من سكان المدن الذين يزيد دخلهم السنوى على ألف ين. ويجب ملاحظة أن هذه المبالغ كانت تعتبر باهظة بمقاييس ذلك العصر حتى إنه لم يتمكن من بين ٤٠ مليون يابانى - هم تعداد اليابان آنذاك - إلا نحو ٤٥٢ ألف مواطن فقط من الإدلاء بأصواتهم، أى ١,١٪ فقط من التعداد الكلى للسكان، وذلك فى أول انتخابات عامة أقيمت فى يوليو ١٨٩٠م، ومن الجدير بالذكر هنا أن النساء طبقا لقانون الانتخابات هذا لم يكن لهن حق الانتخاب، ولم يأخذن هذا الحق إلا فى الانتخابات عام ١٩٤٦م أى متأخراً جداً.

وطبقا للدستور اليابانى الإمبراطورى فقد اعتبر المواطن اليابانى Shinmin أى المواطن العادى مقابل النبلاء. وهؤلاء المواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات. وأهم حقوقهم هى حرية التعبير والتجمعات وتشكيل الأحزاب والعقيدة والسكن وحرية التنقل أيضا. ومن واجباتهم أداء التجنيد ودفع الضرائب.

وطبقا للدستور أيضا تم الاعتراف بحق تقديم العرائض وحق الملكية وحق عدم خرق سرية خطاباتهم الشخصية ومنع القبض على أى مواطن خارج إطار القانون أو احتجازه.

على أن كل هذه الحقوق والواجبات حددت بإطار قانونى صارم، ولذلك فقد لا تعتبر بمقاييس أيامنا هذه احتراما كاملا لحقوق المواطنين. إلا أن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأنه طبقا لهذا الدستور تم تمهيد الطريق أمام المواطنين لكي يشتركوا فى العملية السياسية فى البلاد. و هكذا نجد أن اليابان قد خطت الخطوة الأولى نحو دولة دستورية حديثة وسبقت فى هذا الصدد غيرها من الدول الآسيوية.

#### ٨- ملامح دستور ميغى:

ذكرنا فيما سبق أن دستور ميغى صدر كدستور إمبراطورى يخول للإمبراطور صلاحيات واسعة فيما كانت صلاحيات البرلمان ضئيلة وحقوق المواطن العادى الاساسية غير محترمة بما فيه الكفاية، ورغم ذلك فالبرلمان الذى سُمى بالإمبراطورى كان ينعقد مرة واحدة على الأقل فى العام، وبدون إصدار قرارات برلمانية كانت الحكومة لا تستطيع إقرار أية ميزانية جديدة أو إصدار قوانين جديدة أو إيقافها أو إحداث تعديل بها، كذلك كانت لا تستطيع فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية، وفى هذا الصدد ربما يختلف برلمان ميغى الإمبراطورى وبرلمانات الدول الأوروبية ذات الحكم المطلق للملوك؛ فقد كانت هذه البرلمانات وبرغم وجودها بالفعل فلم تكن تنعقد إلا فيما ندر. ونحن نجد أنه على الرغم من سعى الساسة اليابانيين مثل ايتو وصحبه من أجل تأكيد سلطات الإمبراطور وصلاحياته فإنه ورغم ذلك فقد حاول هؤلاء السياسيون قدر جهدهم عند تطبيق الدستور وقوانينه حاولوا تحديد هذه الصلاحيات الإمبراطورية وحماية حقوق المواطنين وهم فى ذلك كانوا يعضدون روح المذهب الدستورى وكذلك فرملة الاستخدام السيئ لحقوق الطبقة الحاكمة وصلاحياتها.

والحق يقال أن الإمبراطور لم ينفرد فعليا بتلك السلطات والصلاحيات بل اعتمد على الأوليغاركية الحاكمة من سياسيين محنكين ووزراء الدولة فنجد هناك أسماء كثيرة أثرت بشكل واضح فى صنع سياسة اليابان سواء الداخلية أو الخارجية خلال عصر ميغى. بل أن المستشارين العظام من أمثال ايتوهيروبومى وغيره كانوا يتصرفون بالنيابة عن الإمبراطور. إلا أن نفوذ المستشارين هذا بدأ يتراجع منذ عصر تايشو وهو العصر الذى تلا عصر ميغى، وبدأ منذ عام ١٩١٢م، وبدلاً من ذلك أخذ دور الزعامات الأخرى المتخصصة كل حسب مكانه فى التطور. ففى مجلس الوزراء ظهرت زعامات جديدة وفى البرلمان وفى الجيش وفى غير ذلك من الإدارات الحكومية وظهرت سلبية ومساوئ هذا التغيير فى

عقد الثلاثينيات من القرن العشرين حيث أخذت الزعامات العسكرية تحكم تحت اسم الإمبراطور. وذلك ما أثمر عما عرف في التاريخ الياباني الحديث بعدم مسئولية الإمبراطور عن تصرفات الجيش سواء في الداخل أو في الخارج.

#### ٩- إعلان الدستور وانعكاسه على المواطنين:

قبيل إعلان الدستور ورغم جهل المواطنين اليابانيين بمحتواه فإنهم اشتعلوا حماسا وفرحة بإعلانه، وفي مذكرات طبيب ألماني عاش في تلك الأثناء في طوكيو يسخر بل ينتقد إعلان الدستور مدعيا أن هذا يعد مبكرا على اليابانيين لكي يستوعبوا متطلبات الدستور فيقول في مذكراته التي كتبها في ٢٩ يناير ١٨٨٩م: «قبيل إعلان الدستور في الحادى عشر - يقصد من يناير - واستعدادا لذلك حدثت جلبة عظيمة يصعب التعبير عنها بالكلمات. ففي كل مكان أعدت أقواس التهاني وأضيئت الأضواء واصطفت الطوابير الاحتفالية، ولكن ومن الطريف أن لا أحد من الناس يعرف ما يحتويه الدستور». إلا أن جموع اليابانيين استقبلوا إعلان الدستور بكل الفرحة والسعادة. وحتى حزب الأحرار المعارض أظهر رضاه بإعلان الدستور. وعلى غير المتوقع ارتفعت أصوات ترحب بهذا الدستور الذى اعتبروه جيدا. فهذا الدستور على أية حال سوف يجعل من اليابان دولة دستورية وسوف يضعها فى مصاف الدول الغربية مما يجعلها تستطيع تعديل المعاهدات المجحفة لليابان.

وهذا الدستور أيضا سوف يجلب الحضارة لليابان وسوف يعترف بالوزارة الحزبية ولم يمنع هذا الاستقبال الحافل للدستور ظهور أصوات معارضة ومنتقدة له، فها هو ناكاهى تشومين Nakae Chōmin (١٨٤٧م - ١٩٠١م) السياسى الذى ينتقد الدستور بشدة إلا أن هذا وُجه بالتجاهل وعدم القبول حتى من أقرب تلاميذه فانعزل تشومين عن المجتمع. وكانت أكثر المظاهر والاحتفالات وضوحا تلك التى أقيمت حول القصر الإمبراطورى. فقد تجمع الكثير من أهالى طوكيو حيث دفعوا بالعديد من العربات الكبيرة المزودة وتقدموا فى موكب عظيم حول الخندق الذى يحيط بالقصر الإمبراطورى. وفى تلك اللحظة خرجت العربة التى تنقل الإمبراطور متجهة نحو مبنى البرلمان وسار موكب الإمبراطور خلف حشد من المواطنين، وفى هذه الأثناء قام العديد من اللاعبين باستعراض مهاراتهم باغبين من ذلك زيادة البهجة بتلك المناسبة.

## ١٠ - البرلمان الأول والصدام مع الحكومة:

يقصد بالبرلمانات الأولى هنا تلك التي بدأت بالبرلمان الأول ١٨٩٠م - ١٨٩١م وحتى البرلمان السادس ١٨٩٤م. واتسمت تلك الفترة بالصراع بين الأحزاب والحكومة متخذة البرلمان مسرحا لهذا الصراع. إلا أن هذا الصراع اتسم في بعض الأحيان بالمهادنة ومحاولة الوصول إلى حلول وسطى بين الطرفين. وفي البرلمان الأول الذي قام بعد الانتخابات العامة الأولى كانت الأغلبية للنبلاء وملاك الأرض، في هذه الأثناء تشكلت وزارة ياماجاتا اريتومو الأولى، وحاول ياماجاتا إقرار الميزانية التي تهدف لزيادة الاستعدادات الحربية وأمام هذه الرغبة الحكومية كانت معارضة الحزب الوطنى قوية إلى حد كبير من منطلق حق البرلمان فى مناقشة الميزانية، فقد رفع هذا الحزب شعار تخفيض المصروفات الحكومية. وهنا لجأت الحكومة إلى الحيلة فعمدت إلى استرضاء أعضاء حزب الأحرار الدستورى فى طوسا وبالفعل استطاعت من هذا الطريق تمرير الميزانية. إلا أن البرلمان الأول تم حله بسبب الصدام المستمر بين الحكومة والحزب الوطنى.

ثم جاء البرلمان الثانى (١٨٩١م) بصدام آخر بين الحزب الوطنى وبين حكومة ماتسوكاتا ماسايوشى (١٨٣٥م - ١٩٢٤م) التى جاءت بعد حكومة ياماجاتا. كان هذا الصدام بسبب محاولة الحزب الوطنى تخفيض الميزانية التى تضمنت تكاليف كبيرة من أجل إنشاء الأسطول البحرى. ولما لم يتم إصدار العديد من الخطط الإنشائية وتخفيض الميزانية إلى حد كبير فقد تم حل البرلمان الثانى.

ثم كانت الانتخابات العامة الثانية التى عقدت فى عام ١٨٩٢م وشهدت هذه الانتخابات تدخلا حكوميا سافرا من خلال وزير الداخلية آنذاك (شينجاولا ياجيروا) (Shinagawa Yajirō) (١٨٤٣م - ١٩٠٠م) وعليه تمت إعاقة العملية الانتخابية لمرشحي الحزب الوطنى، ورغم ذلك فلم تستطع الأحزاب الحكومية أو الموالية لها Ritō من إحراز الأغلبية بالبرلمان وخلال تلك الانتخابات حدثت صدامات عنيفة بين مؤيدي الأحزاب الحكومية والأحزاب الوطنية مما أدى إلى سقوط ٢٥ قتيلا، و٣٨٨ جريحا من الطرفين. وسقط العديد من رموز الحزب الوطنى إلا أن هذا لم يمنع من حصول الحزب على الأغلبية كما أسلفنا القول، ونتيجة لتلك الاحداث أيضا ظهرت معارضة قوية من السياسى القوى (ايتوهيرويومى) وقرر إنشاء حزب سياسى خاص به.

إلا أنه لم يتم إنجاز هذا الحزب بسبب المعارضة القوية من أقرانه المستشارين الكبار (Genrō) ثم كانت النتيجة الأخرى لتلك الأحداث وهي تأليف ايتوهيرومي للوزارة التي أطلق عليها وزارة رجال الدولة الكبار (Genkun Naikaku) في أغسطس ١٨٩٢م. وفى هذه الأثناء تم حل البرلمان الثالث (١٨٩٢م) وجاء البرلمان الرابع الذى ناقش ميزانية وزارة ايتو (وهى الثانية له) التى تحدثنا عنها للتو، وكانت هذه الميزانية تتضمن أيضا تكاليف كبيرة لإنشاء الأسطول البحرى فشهد البرلمان معارضة من الأحزاب المعارضة لى يتم تخفيض هذه الميزانية إلا أن الإمبراطور أصدر فرمانا بالتوفيق بين المعارضة والحكومة، وعليه تم تخطى هذه المشكلة. ثم جاء البرلمان الخامس (١٨٩٣م)، والبرلمان السادس (١٨٩٤م) الذى ظهرت فيها اتهامات حزب الإصلاح Kaishinto وغيره من الأحزاب التى تتخذ موقفا صلبا وعنيدا مع الدول الأجنبية وخاصة الأوروبية بسبب تعديل المعاهدات وكذلك الحكومة ايتو، فتم حل البرلمان السادس.

ورغم حل البرلمانين الخامس والسادس إلا أن الحلبة السياسية رأت تقريبا واضحا بين بعض الأحزاب السياسية التى يتزعمها حزب الأحرار وحكومة ايتو الثانية التى بدأت عام ١٨٩٢م وأخذت هذه الأحزاب تكيل المديح للحكومة لنجاحها فى إدارة دفة الحرب ضد الصين، ثم وقف أيضا حزب الأحرار موقف المدافع عن الحكومة عندما هاجمتها أحزاب المعارضة بعد تعديل اتفاقية شيمونوسيكي وبذلك حدث الصدام بين حزب الإصلاح الدستورى Rissin Kaishintō المناوئ للحكومة وحزب الأحرار الموالى والمعضد للحكومة.

ولكن هذا التحول المفاجئ فى موقف حزب الأحرار لم يكن متقبلا عند بعض أعضائه إلا أن هذا لم يمنع رئيس حزب الأحرار إيتاجاكي تابسوكى الذى كان اليابانيون يطلقون عليه اسم إله الحرية، لم تمنعه هذه المعارضة من بعض أعضاء حزبه من الوقوف مع الحكومة فى مواقفها مما جعل حكومة ايتو تعينه وزيرا للداخلية مكافأة له على مواقفه المؤيدة لهم. تمخض الصراع بين الحكومة والأحزاب السياسية عن نتيجة مهمة جدا وهى اعتراف الطرف الأول بالطرف الآخر شريكا فى الحكم ولو بنسبة ضئيلة فى البداية. وقد حدث ذلك عندما شكل ماتسوكاتا ماسايوشى وزارته الثانية وخلالها أصبح أكثر اقتناعا بجدوى الأحزاب السياسية فقد ضم ماتسوكاتا إلى وزارته أوكوما شيجنوبو زعيم الحزب التقدمى

ولكن سرعان ما سحب هذا الأخير تأييده للحكومة عندما قامت بتعطيل بعض صحفه إثر الأزمه التي نتجت عن الانتقادات التي وجهت على صفحات جريدته والتي استهدفت وزارة البلاط وعليه اضطرت الحكومة إلى حل البرلمان نظرا لفقدائها تأييد الحزب التقدمي به. ويزداد تأثير الأحزاب السياسية تأثيرا وقوة فى وزارة ايتو الثالثة عندما نرى محاولته عقد تحالف مع الحزب التقدمى أيضا وإدخال أوكونا فى الوزارة إلا أننا نجد أن أوكونا يصصر على تخصيص ثلاثة مناصب وزارية لحزبه مما جعل ايتو يصرف النظر عن هذا التحالف ويخطب ود حزب الأحرار.

وقد رأينا لتونا وزارة كبار رجال الدولة من أمثال كورودا كيوتاكا وياما جاتا اريتومو واتسوكا ماسايوشى وهى تعضد ايتوهيروبومى فى وزارته الثانية ورغم ذلك لاقت هذه الوزارة معارضة شديدة من البرلمان من أجل إقرار الميزانية الحربية التى تقلصت بالفعل بسبب هذه المعارضة الحزبية.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الحرب اليابانية الصينية التى اندلعت منذ صيف عام ١٨٩٤م (Nisshin - Sensō) قد أوجدت تقريبا حتميا بين الحكومة والأحزاب السياسية وذلك لاحتياج الحكومة لمؤازرة الطرف الآخر لها حتى تستطيع إدارة دفة المعركة ضد الصين ولذلك وجدنا زعيم الحزب التقدمى - وهو الاسم الجديد لحزب الإصلاح الدستورى - أوكونا شيجونوبو يدخل وزارة ماتسوكاتا الثانية كوزير للخارجية فى عام ١٨٩٦م وفى هذا العام أيضا ظهر الصراع بين الحزب التقدمى وبين حزب الأحرار الذى تشكل لتوه إلا أنه من الطريف أن هذين الحزبين دخلا فى تحالف جديد واندمجا تحت راية حزب واحد أعلن تأسيسه فى يونيه ١٨٩٨م باسم الحزب الدستورى (Kenseitō) ثم يشكل هذا الحزب الجديد الوزارة الحزبية الأولى فى اليابان ويتقلد فيها أوكونا منصب رئيس الوزراء وابتاجاكى تاييسوكى زعيم الحزب الحر السابق منصب وزير الداخلية (Waihan Naikaku) ولكن هذه الوزارة الحزبية الوليدة لم تستمر فى السلطة سوى أربعة أشهر فقط، إلا أنها بلا شك شكلت علامة فارقة فى تاريخ الوزارات الحزبية فى اليابان، وفيما بعد طبق مجلس وزراء ياماجاتا مبدأ العزلة والتعالى الحكومى، بمعنى تجاهل الأحزاب السياسية ومطالبها ولكن ايتوهيروبومى عارض هذا الاتجاه وأسس حزبا جديدا عام ١٩٠٠م باسم جمعية أصدقاء الحكم الدستورى (Rikken Seiyūkai) وحاول من خلال حزبه الجديد ممارسة سياسة برلمانية متناغمة بمعاونة الأحزاب السياسية الأخرى.

## ١١ - تعديل المعاهدات مع الغرب:

كانت مشكلة تعديل المعاهدات التي وقعتها اليابان في أثناء الحكومة العسكرية (باكفو) في نهاية عصر إيدو هي المعضلة الكبرى التي كانت تشغل بال حكومة مييجي التي كانت تهدف من وراء هذا التعديل أن تقف اليابان على قدم المساواة مع الدول الغربية وأن تدخل إلى حلية التحديث الدولية وكانت هذه المشكلة في الأساس تتكون من شقين:

الأول: الحصول على حق فرض الضرائب.

والثاني: إلغاء نظام المحاكم القنصلية.

ولم تكن مشكلة تعديل المعاهدات مع الغرب هذه تؤرق مضجع الحكومة وتشغل بالها فقط ولكنها أرقّت أيضا بال المعارضة وأحزابها وظلت لفترة طويلة بؤرة للمعارك السياسية في اليابان.

وفي الحقيقة فإن حكومة مييجي لم تأل جهدا من أجل حل هذه المشكلة من بداية ظهورها، فتراها ترسل بعثتها الشهيرة إلى أوروبا وأمريكا برئاسة إيواكورا طومومي التي ظلت هناك لمدة زادت على العامين من عام ١٨٧١م إلى عام ١٨٧٣م ولكنها فشلت في مهمة تعديل المعاهدات مع الغرب إلا أنها استطاعت الوقوف على أحوال الغرب ونهلت من هذه الأوضاع المتقدمة لتفيد بها اليابان ثم تابع هذه الجهود ناظر الخارجية تراجيما موني نوري واستطاع في عام ١٨٧٨م الحصول على موافقة أمريكا على الاعتراف لليابان بحق فرض الضرائب وبالفعل وقعت معاهدة جديدة مع أمريكا في هذا الصدد عام ١٨٧٩م، ولكن نظرا لاعتراض إنجلترا وغيرها من الدول الغربية على هذه المعاهدة فلم تنفذ بالفعل. ولأن اليابان في هذه الفترة لم يكن لديها برلمان ولا دستور ولم تكن النظم والقوانين بمختلف أنواعها قد قررت بعد، وعلاوة على ذلك كان موقعها بين الدول مازال متدنيا فلم تحاول الدول الغربية الاعتراف لليابان بمبدأ تعديل المعاهدات.

ثم جاء ناظر الخارجية (فيما بعد وزير الخارجية) اينو اوى كاورو Inoue Kaoru (١٨٣٥م - ١٩١٥م) ليلعب دورا مهما في تعديل المعاهدات مع الغرب وذلك فيما بين عامي ١٨٧٩م و١٨٨٧م.

وقد هدف إينو اوى إلى استعادة جزء من الحقوق القانونية الضريبة ولذلك فهو في البداية عقد في عام ١٨٨٢م المؤتمر الإعدادى المشترك لتعديل المعاهدات بين الدول المعنية. واستنادا

إلى نتائج هذا المؤتمر فقد تم البدء فى المفاوضات الرسمية التى بدأت منذ عام ١٨٨٦م وحتى العام التالى له. وكانت الخطوط العريضة لتلك الخطة كما يلى :

١ - يتم فتح الأراضى اليابانية أمام الأجانب فى خلال عامين ويتم الاعتراف بحرية الأجانب فى ممارسة النشاط التجارى والرحلات وكذلك حريتهم فى السكن وهو ما عرف بالتعايش المشترك داخل الأراضى اليابانية بين اليابانيين والأجانب (Naichi Zakkyō).

٢ - يتم إلغاء نظام المحاكم القنصلية ورفع نسبة الضريبة على الواردات من الخارج ولكن بشرط الاستعانة بالقضاة الأجانب ووضع نظم قضائية حديثة على النسق الغربى وذلك فى خلال عامين.

ومن أجل إنجاح مفاوضات تعديل المعاهدات مع الغرب وكذلك إيماننا من إينوآوى كائورو بالمفاهيم والحياة الغربية فقد حاول قدر جهده تطبيق ما عرف بالسياسة الغربية أو المذهب الغربى وذلك بإدخال وتقليد النظم والعادات والتقاليد وأساليب الحياة الغربية لليابان هادفا من ذلك أيضا جذب اهتمام وتقدير الدول الغربية نحو اليابان.

وكان قصرالروكوميكان (Rokumeikan) هو البوتقة التى تمثلت فيه هذه السياسة أو بالأحرى المسرح الذى لعبت عليه هذه السياسة ، وفى هذا القصر كان كبار رجال الدولة يدعون الرجال والنساء من اليابانيين والأجانب أيضا كل ليلة تقريبا إلى حفلات الرقص الصاخبة التى كانت تقام على الطراز الغربى وقد عرفت سياسة كائورو هذه بالسياسة الغربية أو بالأحرى السياسة التى تتخذ من كل أساليب الغرب نبراسا لها (Ouka Seisaku) ولكن هذه السياسة انتهت إلى الفشل باستقالة صاحبها من وزارة الخارجية وكذلك بسبب عداء اليابانيين لها وعدم اقتناعهم بها ، وكان قائد حملة العداء لسياسة كائورو هو وزير الزراعة والتجارة تانى تاتيكي (Tani Tateki) ١٨٣٧م - ١٩١١م الذى استقال من منصبه معارضا سياسة كائورو بل إن قانونيا فرنسيا شهيرا مثل بواسنيد كان مقتنعا أيضا بأن سياسة تعديل المعاهدات التى تبناها كائورو ليست فى صالح اليابان ولم يجد كائورو فى النهاية سوى إعلان تأجيل المفاوضات بشأن هذا الأمر إلى أجل غير مسمى وفى النهاية أعلن استقالته فى يوليو سنة ١٨٨٧م.

وفى خضم هذه الاحداث كان سخط الوطنيين والمدافعين عن حقوق البلاد قد تعاضم ولذلك نرى أن حركة المطالب الثلاثة التى تحدثنا عنها فيما سبق قد حدثت فى ذلك العام.

وتسلم وزارة الخارجية بعد كائورو أوكوما شيجونوبو وقد اتخذ هذا الوزير سياسة جديدة فى التعامل مع هذا الملف حيث استغل الخلاف بين الدول الأجنبية وعمل على مفاوضة كل دولة على حدة. ولكنه لم يختلف فيما يتعلق بنسبة الضرائب عن سلفه وفيما يتعلق بالحقوق القانونية فقد قرر أن يتحدد تعيين الأجانب فى منصب القاضى الأعلى فقط وعليه فقد نجح فى البداية فى إبرام معاهدة مع المكسيك فى عام ١٨٨١م (٢١ من ميضى). ولكن عندما افتضح أمر هذه المعاهدة على صفحات صحيفة التايمز اللندنية عام ١٨٨٩م فقد تعالت أصوات الاحتجاج اليابانية على هذه المعاهدة لأن تعيين قضاة أجنبية يعد أمرا خارقا للدستور اليابانى وهنا وسع كل من جناحى الوطنيين والقوميين من الحركات المعارضة، وتطورت هذه المعارضة إلى حد الهجوم على وزير الخارجية أوكوما بقتيلة من قبل ناشط فى جماعة متطرفة وطنية تسمى الجنيوشا Genyōsha فى جزيرة كيوشو فجرح جرحا عميقا وهنا قدم مجلس الوزراء آنذاك الذى كان يرأسه كرودا كيوتكا Kuroda Kyotaka (١٨٤٠م - ١٩٠٠م) استقالته فى أكتوبر ١٨٨٩م معلنا فشل مفاوضات تعديل المعاهدات مع الغرب.

ثم خلف أوكوما فى وزارة الخارجية أوكى شوزو Aoki Shuzō (١٨٤٤م - ١٩١٤م) وقام بمفاوضات مع إنجلترا على أساس نظام التوافق الضريبى واستعادة الحقوق القانونية ورغم أن إنجلترا أظهرت بعض الصعوبات فإنها اتجهت نحو الموافقة على هذا المضمون، ولكن فجأة تحدث حادثة أوتسو، (Ōtsu Jiken) وهنا اضطر أوكى للاستقالة فى عام ١٨٩١م متحملا المسؤولية عن هذا الحادث، وبذلك توقفت مرة أخرى المفاوضات. ثم جاء دور وزير الخارجية موتسومونى ميتسو Mutsumune Mitso (١٨٤٤م - ١٨٩٧م) فأخذت مفاوضات تعديل المعاهدات تسير بمعدل لا بأس به. وقامت الحكومة بالضغط على مختلف الاتجاهات التى تهاجمها بزعم أن سياسة الحكومة تجاه الأجانب ضعيفة وكان هجومهم متركزا على مبدأ تعايش الأجانب فى اليابان.

ثم بعثت الحكومة وزير الخارجية السابق أوكى شوزو كقنصل لليابان فى إنجلترا وذلك من أجل تطوير المفاوضات معها. وفى هذه الأثناء شعرت إنجلترا بقلق عميق نحو تطوير روسيا لقواتها وسطوتها فى شرق آسيا خاصة بعد مدها خطوط الحديد فى سيبيريا ولذلك رأت أن تعضد من موقف اليابان نحو شرق آسيا فتجاوبت مع مطلبها من أجل

تعديل المعاهدات. وبالفعل تم إبرام المعاهدة التجارية البحرية اليابانية الإنجليزية فى يونيو ١٨٩٤م. ومن ضمن بنود هذه المعاهدة إلغاء نظام المحاكم القنصلية ومبدأ معاملة الدولتين لبعضهما بمبدأ الدولة الأفضل، وكان لهذه المعاهدة صداها الإيجابى نحو اليابان فقد أخذت الدول الأخرى تحذو حذو إنجلترا وتتابع فى عقد معاهدات تجارية بحرية مماثلة مع اليابان.

وعندما انتصرت اليابان فى حربها ضد روسيا تعضد موقفها الدولى أكثر وأكثر مما جعل أى اعتراض أجنبى تجاه استرجاع اليابان كل حقوقها كدولة معترف بها يتلاشى، وتحقق بذلك مبدأ الاستقلال الضريبي لليابان تماما.

ومن تتابعنا لمشكلة المعاهدات المجحفة لليابان مع الغرب نلاحظ أن اليابان لو لم تتخذ النظام الدستورى نبراسا لها، وكذلك لو لم تؤسس النظام القضائى الحديث ولو لم تتحدث وتتطور اقتصاديا وصناعيا لم يكن لها أن تلغى المعاهدات المجحفة وإجبار القوى الكبرى آنذاك على ذلك.

□□□